

مصادر التاريخ الحضرمي

للأستاذ أحمد عوض باوزير

مقدم :

هناك حقيقة تاريخية ثابتة ينبغي مراجعتها ، قبل البدء في الحديث عن « مصادر التاريخ الحضرمي » . ومن المؤرخين المحدثين الذين فطنوا إلى أهمية هذه الحقيقة ، السيد علوي ظاهر الحداد ، مؤلف كتاب « الشامل » . فقد ورد في رسالته له

الضعيف وصلة الرحم ونصفة الظلم : ونبتة العداوة والبغضاء ونزع ما في الصدر من غل ؟

من يسمع كتاب الله وهو يدعو إلى ما فيه الخير والصلاح والنفع العميم للبشر ؟

من يسمع دعوة الرسل والبششرين لطريق الهدى والصلاح . ومن يسمع دعوة الأديب وهو يدعو إلى ارتقاء العقل العليا ، والعقل العليا سمية المرتق ؟

من يسمع دعاة العقل والفضيلة وفيها ما فيها من جهد وكفاح ؟

نعم أيها الأستاذ ؟

إن نجد من يسمع اضياع الموازين وفقدان المقاييس . وضيعة الأخلاق ..

لن نجد من يسمع . وليس هناك من يسمع ولن يسمع فلان . وليس هناك من يسمع فلان .. مادام فلان .. لا يريد أن يسمع قول الحق . وكلمة الصراحة وكل الناس على شاكلة فلان حتى أنا وأنت :

وإن أبيت إلا أن تسمع هؤلاء العم شكاتك ، فاصرخ مل فك حتى تتمزق رثائك وحنجرتك وردد

من يسمع ؟

فإن نجد من يرد عليك غير سدى بميد من أفوار الماضي وأهماتي التاريخ

أقد أسمت إذ ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

فليل رسير

أسماء « جنى التماريح » ما يفيد في تقرير هذه الحقيقة وغوى هذه الحقيقة التاريخية ، هو أن التاريخ السيامي القديم ، لحضرموت لا يمكن دراسته منفصلا عن تاريخ اليمن الكبير ، أو عن تاريخ الإسلام في الجزيرة العربية حتى إلى ما بعد نشوء الدول السكتيرية ، في أواخر القرن الثاني الهجري . ويقال في تحليل قيام بعض الحكومات القبلية ، واستقلالها أثناء هذه الفترة الزمنية ، أن ذلك كان نتيجة لأحوال الضعف السادي والأدبي ، في حكومات اليمن المتعاقبة ، أو في عاصمة الخلافة الإسلامية

ومما يفيد في تقرير هذه الحقيقة كذلك انتشار الفرق الدينية في حضرموت ، فإن ذلك الانتشار يعني امتداد النفوذ السيامي والإداري ، إلى هذه الرقعة من الجزيرة العربية . وأظهر هذه الفرق « الأباضية » ثم « القرمطية » . وكان ظهورها أيام اضطراب دول الزياديين في اليمن ، في أواخر القرن الرابع الهجري و « الإسماعيلية »

ما هي مصادر التاريخ الحضرمي :

وإذا كنا قد أثبتنا هذه العلاقة بين تاريخ حضرموت ، من جهة ، وتاريخ اليمن أو الجزيرة العربية ، من جهة ثانية . فيحسن بنا أن نتساءل . ما هي مصادر التاريخ الحضرمي إذن ؟ وما هي نوع العلاقة في هذه الوحدة السياسية والاقتصادية ؟

والجواب على أولها ، هو أن هناك كثير من المصادر التاريخية ، بأقلام جبهة من الحضرميين النابهين رفيع أن أهمها قد ضاع ، ولم يبق منها غير مقتطفات ، أو شذرات متفرقة . ومن هذه المصادر تاريخ « بازومة » وتاريخ « حنبل » وكتاب « الفرج بعد القعدة في إثبات فروع كعدة » وتاريخ « الشبلي » و « شنبلي » وغيرهم من المؤرخين . وحتى هذه المصادر لا يمكن أن تؤخذ على حلتها ، دون الرجوع إلى الأحوال العامة ، في تاريخ البلدان المجاورة التي يتصل تاريخها السيامي اتصالا وثيقا بسير الأحوال في البلاد الحضرمية

أما عن نوع العلاقة ، في هذه الوحدة السياسية والاقتصادية بين حضرموت وغيرها من الدويلات في الجزيرة العربية ،

ضيقة ، ثم أخذت تتسع تدريجاً ، فقد ظهر كتاب « الشامل » مؤلفه السيد علوي الحداد . وكتاب « تاريخ حضرموت السياسي » للأستاذ صلاح البكري ، وكتاب « تاريخ الدولة الكثرية » للسيد محمد بن هاشم ، وكذا قد اطلعت على نسخة خطية ، بالمكتبة السلطانية بالمكلا من كتاب « التابوت » للسيد عبد الرحمن بن عبيد الله

وأستطيع أن أجزم أن هذه المؤلفات على الرغم من حداثةها لا تخرج عن سرد الحوادث سرداً تاماً دون تعمق أو تصويب . وقد اعترف السيد « ابن هاشم » في كتابه « تاريخ الدولة الكثرية » بهذه الحقيقة ، فقال في مقدمة الكتاب : « وبمد فقد اترسنا على أنفسنا في هذا الكتاب أن نكتب ما عثرنا عليه في كتب التاريخ من أخبار القوم مجردة من الملاحظات والانتقادات والأخذ والرد والتحليل والتركيب »

وبحاول السيد ابن هاشم أن يبرر هذا المسلك التاريخي بقوله « ولست أجد لي حقا في مؤاخذتي أشخاصا على سلوكهم أناخت على غلله وأسبابه السنون ، ودفنت مبرواته ومسوقاته ظلّال القرون »

ونحن لا نقر السيد « ابن هاشم » وهو الكاتب الأدبي على هذا النهج من التفكير . وسواء أكانت المبررات التي زعمها صحيحة أم غير صحيحة فإننا كنا نتوقع أن يمدد إلى « المول » لبعض الحقائق وفربلتها ، وأن يبرأ من تلك الشفقة والرحمة ، لأنها لا تجدي في منطوق الوقائع التاريخية أو لا تفيد كثيرا

وأود في ختام هذا الحديث القصير أن أشيد بأسلوب « ابن هاشم » في الكتابة : ذلك الأسلوب الأدبي الزمين التي يظالم التاري من حين لآخر ، في أكثر من مكان من الكتاب

هذه فذلك من « مصادر التأريخ الحضرمي » أقدمها في السب الأوقات وأصلحها ، لملها تنفيذ في إنارة السبيل للمبين بدراسة للتاريخ الحضرمي القديم ونمين على فهم الحقائق التاريخية الكبرى

أحمد عوض باوزير

فيل باوزير

فذلك يعنى تفصيل الحكومات السياسية التي تماقت على اليمن منذ صدر الإسلام ، إلى وقت انفصال حضرموت نهائيا من حكومات اليمن في أواخر القرن الحادى عشر كما نذهب إليه ومن المسير جدا على الباحث في تاريخ هذه الحكومات المتعاقبة ، أن يمتدى إلى تحديد هذه العالقة ، تحديدا شاملا . فإن المجال لا يزال مفتوحا للدراسات التاريخية ، وهذا النص يكاد يكون ملحوظا للمعنيين بدراسة تاريخ الجزيرة العربية : ولذلك فإننا عاجزون حتى الآن عن تحديد تلك العالقة ؛ لأن ما لدينا من الباحث ألملية والمراجع التاريخية لا يكفى في تقرير هذه الحقائق تقريرا ضافيا ومفيدا

كيف ضاعت هذه المصادر :

ويذهب السيد الحداد برسالته « جنى الشمايخ » في تحليل أسباب ضياع تلك المصادر التاريخية التي أشرنا إليها آتفا إلى انتشار البداوة والجهل بين سكان حضرموت ؛ لأن انتقال تلك المؤلفات إلى أيدي أولئك الفمر من الجهلة ، مناه الإهمال والضياع

وربما كان هناك من يريد أن يسأل : كيف أمكن نبوغ تلك الفئة من المؤرخين ، وسط تلك الجهالة النفسية . ولا إخال أن « الحداد » كان ينتظر بداهة هذا السؤال ، فقد أثبت في موضع آخر من رسالته السابقة « أن الذين قدر لهم الإقبال على العلم منهم في تلك الأزمنة إنما تهيأت لهم أسباب خاصة ، تيسر لهم معها التفرغ لتلك »

وأنا وإن كنت أوافق « الحداد » في بعض ما ذهب إليه في تحليل أسباب ضياع المصادر التاريخية ، غير أنى أعتقد أن هناك سببا أقوى ، وهو أن المتأخرين من المتعصبية ، قد رأوا في سيرة الأسلاف ما ينكرونه عليهم من المذاهب أو النحل . فعمدوا إلى إخفاء تلك المؤلفات وطمسها ، في بعض الأحيان . وقد ذهب إلى مثل هذا رأى بعض ذوى النظر والباحثين

محاولات في التاريخ الحضرمي :

ظاهرت في أوائل القرن الرابع عشر الهجرى ، محاولات أولية في تدوين التاريخ الحضرمي القديم ؛ وهي محاولات بدأت